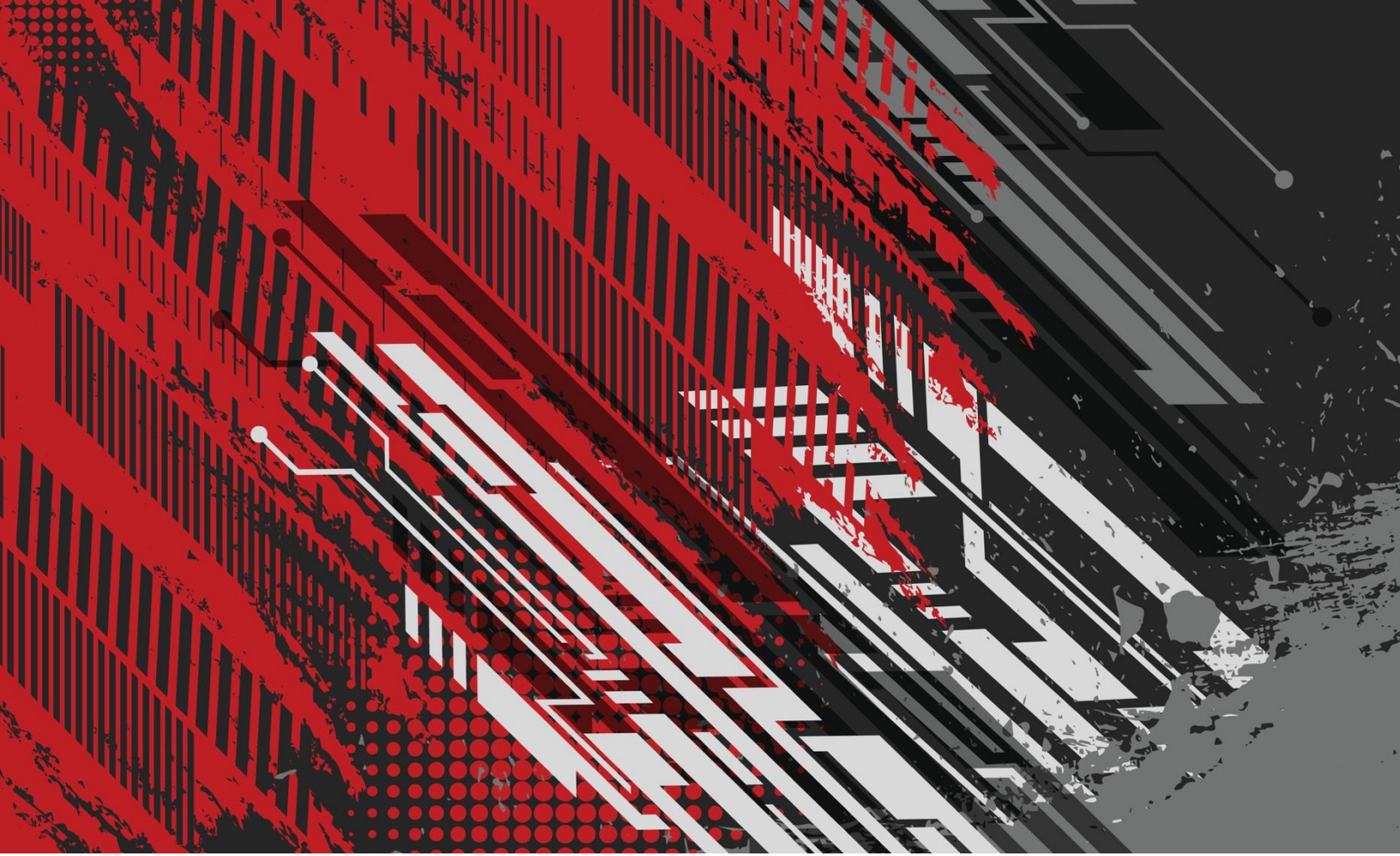


العراق وصندوق النقد الدولي: هل يكون التمويل بوابة للإصلاح أم تأجيلاً للأزمة؟

د. سهام يوسف علي

22 تشرين الأول 2026



العراق وصندوق النقد الدولي: هل يكون التمويل بوابة للإصلاح أم تأجيلاً للأزمة؟

المقدمة:

ليس الاقتراض في حد ذاته دليلاً على الفشل الاقتصادي، كما أن الحصول على التمويل بشروط ميسرة لا يُعدّ مؤشراً على نجاح السياسة المالية. فالقروض أداة من أدوات السياسة الاقتصادية تلجأ إليها الدول لمواجهة الأزمات وتمويل احتياجاتها، غير أن آثارها تتوقف على دوافع الاقتراض، وأوجه استخدام الأموال، وقدرة المؤسسات على تنفيذ الإصلاحات وتحويل التمويل إلى نتائج اقتصادية مستدامة. ومن هنا، لا ينبغي تقييم الاقتراض بحجم الأموال المتاحة أو بكلفة التمويل وحدهما، بل بمدى إسهامه في تعزيز الإنتاج، وتنويع الإيرادات، وتحسين الاستدامة المالية، والحد من الاعتماد المتكرر على الدين.

وفي العراق، عاد ملف الاقتراض من صندوق النقد الدولي إلى الواجهة بعد إعلان مديرة الصندوق، كريستالينا غورغييفا، في أكتوبر 2026، أن العراق طلب برنامجاً تموالياً، مؤكدة استعداد الصندوق لدعمه بالتمويل والمشورة بشأن السياسات. وحتى تاريخ إعداد هذه الورقة، لم تُعلن تفاصيل نهائية عن حجم التمويل وشروط البرنامج المقترح.

ويأتي هذا التطور في ظل اختلالات مالية مزمنة، تتمثل في الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، وارتفاع النفقات التشغيلية ذات اللزوجة المالية، وضعف الإيرادات غير النفطية، ومحدودية القاعدة الإنتاجية خارج القطاع النفطي. وقد حذر صندوق النقد الدولي، في تقرير مشاورات المادة الرابعة للعراق لعام 2025، من تصاعد المخاطر المالية نتيجة التوسع في الإنفاق العام وتراجع أسعار النفط، مشيراً إلى أن استمرار هذه الاتجاهات من دون إصلاحات جوهرية قد يؤدي إلى تفاقم العجز وارتفاع الدين العام (صندوق النقد الدولي، 2025).

إحدى المشكلات الأساسية في الاقتصاد العراقي، تتمثل بعدم التوازن بين طبيعة الإيرادات وطبيعة النفقات. فالإيرادات النفطية تتأثر بأسعار النفط وكميات التصدير والظروف الجيوسياسية، في حين تتسم النفقات الجارية، ولا سيما الرواتب والتقاعد والتحويلات، بقدر كبير من اللزوجة. وعندما تتراجع الإيرادات، لا تستطيع الحكومة تقليص هذه النفقات بالسرعة نفسها، فتظهر فجوة التمويل وتتزايد الحاجة إلى الاقتراض.

وتكشف البيانات الأولية لموازنة العراق لعام 2027 عن إنفاق مخطط قياسي يبلغ 217.239 تريليون دينار، مع عجز تقديري يبلغ 43 تريليون دينار. ويتوقع أن يتجاوز عجز الموازنة سقف العجز المحدد في الموازنة التخطيطية والمقدر بـ3% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتكمن المشكلة في أن الحكومة قد تتمكن من تمويل عجز سنة معينة عن طريق الاقتراض، لكنها لا تستطيع ضمان استدامة هذا الخيار إذا كانت الالتزامات تتزايد بصورة أسرع من الإيرادات والقدرة الإنتاجية للاقتصاد. وبالتالي، فإن الاقتراض قد يعالج مشكلة السيولة مؤقتاً، لكنه لا يعالج وحده الاختلال الهيكلي بين الإيرادات والنفقات. وإذا لم تتغير أسباب العجز، فقد تتحول القروض إلى التزامات إضافية تزيد الأعباء المستقبلية بدلاً من تخفيفها.

من هنا، لا ينبغي اختزال النقاش في سؤال: هل سيقترض العراق من صندوق النقد الدولي؟ بل يجب أن يتجه إلى أسئلة أكثر أهمية: لماذا يحتاج العراق إلى الاقتراض؟ وما الذي يمكن أن يحققه التمويل؟ وهل تستطيع شروط الصندوق أن تساعد على إصلاح الاختلالات المالية، أم أن القرض سيمنح الحكومة وقتاً إضافياً قبل مواجهة الأزمة؟

أولاً: الاقتراض العام بين تمويل التنمية واستدامة الدين

لا يُعدّ الاقتراض العام في النظرية الاقتصادية أمراً مرفوضاً في حد ذاته، بل تتحدد جدواه وفقاً لأسبابه، وأوجه استخدامه، وآثاره في النمو الاقتصادي واستدامة الدين. فقد تلجأ الدولة إليه لمواجهة صدمة مؤقتة في الإيرادات، أو لتمويل استثمارات تعزز القدرة الإنتاجية، أو لتخفيف كلفة التكيف مع أزمة اقتصادية. لكن الحكم على الاقتراض يتطلب التمييز بين تمويل استثنائي مؤقت، وبين الاعتماد المستمر على الدين لتغطية نفقات لا تقابلها إيرادات مستدامة.

فإذا اقترضت الدولة لتمويل مشروع منتج يرفع الإنتاجية ويوسع النشاط الاقتصادي، فقد يسهم المشروع في زيادة الإيرادات المستقبلية وتحسين قدرة الدولة على خدمة الدين. غير أن هذا ليس مضموناً، إذ يتوقف العائد على جودة المشروع، وكلفته، وكفاءة تنفيذه، ومدى قدرته الفعلية على توليد منافع اقتصادية. أما إذا وُجّه الاقتراض بصورة متكررة لتمويل النفقات التشغيلية الجارية، دون معالجة الاختلالات الهيكلية للموازنة، فإنه يؤدي إلى تراكم الدين العام وأعباء خدمته، من دون أن يقابله بالضرورة توسّع في القاعدة الإنتاجية أو نمو في الإيرادات العامة يضمن استدامة القدرة على السداد.

ويتحدد مسار الدين العام في إطار مفهوم استدامة الدين، من خلال التفاعل بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وسعر الفائدة الفعلي على الدين، والرصيد الأولي للموازنة، الذي يمثل الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد. وعندما يستمر العجز الأولي، ويتجاوز سعر الفائدة معدل النمو الاقتصادي، تتزايد الضغوط على ديناميكية الدين العام، وتصبح المحافظة على استدامته أكثر صعوبة، ما لم تُتخذ إجراءات مالية كفيلة بتصحيح مساره. لذلك، لا يكفي تقييم القرض من خلال سعر فائدته أو سهولة الحصول عليه، بل ينبغي قياس أثره في العجز، والدين، والاستثمار، والإنتاجية، وقدرة الاقتصاد على توليد الإيرادات مستقبلاً.

ثانياً: التجارب الدولية بين النجاح والإخفاق

تكشف التجارب الدولية أن الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي لا يضمن، في حد ذاته، استعادة الاستقرار المالي أو تحقيق النمو الاقتصادي. فالنتائج تتباين بحسب طبيعة الاختلالات التي تعاني منها الدولة، وتصميم البرنامج التمويلي، وقدرة المؤسسات على تنفيذ الإصلاحات، ومدى مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وتقدم تجارب جامايكا وآيسلندا والأرجنتين واليونان نماذج مختلفة لهذه العلاقة، وتوضح أن الفارق لا يكمن في الحصول على القرض وحده، بل في السياسات والمؤسسات التي تحيط به.

ففي جامايكا، ارتبط التقدم في خفض الدين العام باستمرار الانضباط المالي، وترسيخ القواعد المالية، وتعزيز الرقابة المستقلة، وبناء التوافق حول الإصلاح. وتشير البيانات الواردة في المصادر الدولية إلى انخفاض ملموس في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العقد الماضي، فيما يبرز تحليل نشرته مجلة التمويل والتنمية التابعة لصندوق النقد الدولي أهمية استمرارية السياسات والمؤسسات الرقابية في دعم هذا المسار. (Eichengreen et al., 2026) وتدل هذه التجربة على أن خفض الدين ليس مجرد هدف محاسبي، بل مسار يتطلب التزاماً مؤسسياً يتجاوز عمر الحكومات والبرامج التمويلية.

في المقابل، تكشف تجربتا الأرجنتين واليونان عن مخاطر تصميم برامج لا تنجح في معالجة الاختلالات العميقة أو تستند إلى تقديرات متفائلة لمسار التعافي. ففي الأرجنتين، لم ينجح البرنامج التمويلي الذي أقر عام 2018، وبلغ حجمه نحو 57 مليار دولار، في تحقيق أهدافه الأساسية المتعلقة باستعادة الثقة والاستدامة المالية والخارجية بالتوازي مع النمو. وأشار تقييم صندوق النقد الدولي إلى أوجه قصور في تصميم البرنامج، وإلى أن توقعاته لم تكن واقعية بما يكفي في بعض جوانبها (صندوق النقد الدولي، 2021). أما في اليونان،

فقد أسهمت برامج التكيف المالي في تحقيق تعديلات مهمة، لكن تقييم الصندوق أشار إلى مشكلات في تصميم البرنامج، من بينها التأخر في إعادة هيكلة الديون، وعدم إعطاء الاقتصاد السياسي للإصلاح ما يكفي من الاهتمام، فضلاً عن أوجه قصور في تقدير مسار التعافي (صندوق النقد الدولي، 2013).

وتضيف تجربة آيسلندا بُعداً آخر للمقارنة؛ إذ واجهت انهياراً مصرفياً حاداً عام 2008، وحصلت على برنامج تمويلي من صندوق النقد الدولي بقيمة 2.1 مليار دولار. وقد ارتبطت معالجة الأزمة باستعادة الاستقرار النقدي، وإعادة هيكلة القطاع المصرفي، ومعالجة اختلالات ميزان المدفوعات. ويبين التقييم اللاحق للبرنامج أهمية التعامل مع جذور الأزمة المالية، مع الإقرار بالتحديات التي رافقت معالجة الديون وإدارة القيود على حركة رؤوس الأموال (صندوق النقد الدولي، 2012). وتوضح هذه الحالة أن التمويل الخارجي يمكن أن يوفر دعماً مهماً خلال الأزمات، لكنه يحتاج إلى سياسات مؤسسية ونقدية ومالية متكاملة حتى تتحقق أهدافه.

وعند المقارنة بين هذه التجارب، لا يصح اختزال النجاح في جامايكا أو التعثر في الأرجنتين واليونان في عامل واحد، كما لا يجوز افتراض أن تجربة آيسلندا قابلة للنقل مباشرة إلى العراق؛ فلكل دولة ظروفها الاقتصادية والمؤسسية. ومع ذلك، تبرز من المقارنة ثلاثة دروس أساسية: أولها، أن التمويل لا يعوّض غياب الإصلاح الهيكلي؛ وثانيها، أن واقعية الأهداف وجودة تصميم البرنامج تؤثران في نتائجه؛ وثالثها، أن استدامة الإصلاح تتطلب مؤسسات قادرة على التنفيذ والرقابة، مع مراعاة آثار السياسات في النمو والتشغيل والعدالة الاجتماعية.

وبالنسبة إلى العراق، تكتسب هذه الدروس أهمية خاصة. فالتحدي لا يقتصر على سد فجوة التمويل أو الحصول على قرض أقل كلفة، بل يتمثل في ضمان ألا يتحول التمويل إلى وسيلة لتغطية اختلالات متكررة في الموازنة. ويتطلب ذلك ربط أي برنامج تمويلي بخطة قابلة للقياس لضبط النفقات الجارية، وتنمية الإيرادات غير النفطية، وتحسين كفاءة الاستثمار العام، وتعزيز الشفافية والمساءلة. فالمعيار الحقيقي لنجاح الاقتراض ليس قدرة الدولة على الحصول على التمويل، بل قدرتها على تقليل حاجتها إليه مستقبلاً.

ثالثاً: الكلف الاجتماعية والآثار السلبية المحتملة لشروط صندوق النقد الدولي

لا يمكن تقييم أي برنامج تمويلي لصندوق النقد الدولي من زاوية الاستقرار المالي وحده، لأن الإجراءات التي تستهدف خفض العجز قد تنعكس مباشرة على مستويات المعيشة وفرص العمل وتوزيع الدخل. وتزداد أهمية هذا الجانب في العراق، حيث يعتمد عدد كبير من الأسر على الرواتب والتحويلات الحكومية، بينما لا يزال القطاع الخاص محدود القدرة على استيعاب الباحثين عن العمل وتوفير بدائل مستقرة للدخل. وتتضمن توصيات صندوق النقد الدولي المنشورة بشأن العراق عام 2025 إصلاح فاتورة الأجور والتقاعد، وتحسين استهداف البطاقة التموينية، وتوسيع الإيرادات غير النفطية من خلال إصلاح الإدارة الضريبية وزيادة بعض الرسوم والضرائب.

كما دعا الصندوق إلى حماية الإنفاق الاجتماعي والاستثمار العام الضروري، وتطوير القطاع الخاص وخلق فرص العمل. وهذه توصيات منشورة في إطار مشاورات المادة الرابعة، ولا ينبغي اعتبارها الشروط النهائية لبرنامج تمويلي جديد قبل إعلان وثائقه الرسمية. ومع ذلك، فإن تطبيق بعض هذه التوصيات، أو تبني إجراءات مالية مشابهة في إطار أي برنامج مرتقب، قد تترتب عليه آثار اجتماعية متفاوتة، تتوقف على طبيعة الإجراءات المتخذة، وتوقيت تنفيذها، ومدى توفير الحماية للفئات محدودة الدخل. ومن أبرز هذه الآثار المحتملة:

1. ارتفاع الأسعار وتراجع القدرة الشرائية. قد يؤدي رفع بعض الضرائب والرسوم، أو تعديل دعم السلع والخدمات، أو زيادة كلفة الكهرباء والخدمات العامة، إلى ارتفاع الأسعار التي يدفعها المستهلكون. وتتوقف شدة هذا الأثر على طبيعة الإجراءات، ومدى انتقال كلفته إلى الأسعار، وقدرة السوق على امتصاصه، ووجود بدائل مناسبة للأسر. وتكمن المشكلة في أن ارتفاع الأسعار لا يؤثر في جميع الفئات بالمقدار نفسه؛ فالأسر محدودة الدخل تنفق نسبة أكبر من مواردها على الغذاء والسكن والنقل والخدمات الأساسية، ولذلك قد تتحمل عبئاً نسبياً أكبر من أي زيادة في الأسعار. وإذا لم تترافق إجراءات التصحيح المالي مع تحويلات اجتماعية فعالة، فقد يتراجع الدخل الحقيقي للأسر، حتى إن لم تنخفض دخولها الاسمية. وبذلك يمكن أن يتحسن جانب من المؤشرات المالية بينما تتدهور القدرة الشرائية لشريحة من السكان.

2. البطالة وتراجع فرص العمل. قد يؤدي تقييد التوظيف الحكومي إلى الحد من نمو فاتورة الأجور، لكنه لا يحقق تحولاً اقتصادياً ناجحاً بمفرده. ففي اقتصاد يعتمد فيه كثير من الباحثين عن العمل على الوظيفة العامة، قد يؤدي الحد من التعيينات من دون توسع موازٍ في فرص العمل الخاصة إلى زيادة البطالة أو إطالة فترة البحث عن العمل. كما أن خفض الاستثمار العام بصورة واسعة قد يؤثر في قطاعات الإنشاء والنقل والخدمات والمشروعات المرتبطة بالإنفاق الحكومي. وإذا تراجع الطلب المحلي نتيجة خفض الإنفاق أو زيادة الضرائب، فقد تتأثر أنشطة القطاع الخاص أيضاً. ولهذا ينبغي التمييز بين إصلاح التوظيف العام الذي يعالج الازدواج والهدر وضعف توزيع العاملين، وبين تقليص فرص العمل بصورة عامة من دون توفير بدائل إنتاجية. فالهدف الاقتصادي لا ينبغي أن يكون خفض عدد الوظائف الحكومية وحده، بل زيادة قدرة الاقتصاد على توليد وظائف مستدامة خارج الدولة.

3. اتساع الفقر وتفاوت توزيع أعباء الإصلاح. قد تؤدي بعض إجراءات التقشف إلى زيادة الفقر إذا استهدفت الدعم أو المنافع الاجتماعية من دون تحسين كفاءة الاستهداف وتوفير حماية بديلة للفئات الأكثر حاجة.

كما أن زيادة الضرائب غير المباشرة والرسوم قد تكون أشد تأثيراً في ذوي الدخل المحدودة، إذا لم تُراع قدرتهم على الدفع. وفي المقابل، فإن استمرار العجز والاقتراض من دون إصلاح قد يفرض تكاليف مستقبلية أيضاً، من خلال زيادة خدمة الدين أو اضطرار الدولة إلى إجراءات أكثر حدة عند اشتداد الضغوط المالية. لذلك لا تكمن المسألة في الاختيار بين الإصلاح وغيابه، بل في طبيعة الإصلاح وتوقيته وتوزيع أعبائه. ويقتضي ذلك أن تبدأ الحكومة بمعالجة الهدر والامتيازات غير المبررة، وتحسين تحصيل الإيرادات العامة، ومكافحة التهرب والفساد، قبل تحميل الأسر محدودة الدخل أعباء إضافية. كما ينبغي تقييم أثر أي إجراء في الفقر والدخل الحقيقي والتوظيف، وعدم الاكتفاء بحساب الوفر المالي المتوقع.

4. خطر تقليص الاستثمار باسم التقشف. من أكثر المخاطر التي ينبغي الانتباه إليها أن تتحول النفقات الاستثمارية إلى المجال الأسهل لخفض الإنفاق، لأن الرواتب والتحويلات والالتزامات الجارية أكثر صعوبة من الناحية السياسية والإدارية في التخفيض. لكن خفض الاستثمار قد يؤدي إلى تأجيل مشاريع البنية التحتية، وإضعاف الخدمات العامة، وتقليص فرص العمل، وإبطاء نمو القطاعات غير النفطية. وقد تتراجع بذلك قدرة الاقتصاد على توليد الإيرادات التي تحتاج إليها الدولة لتقليل اعتمادها على النفط والاقتراض.

وقد أشار تقرير صندوق النقد الدولي بشأن العراق لعام 2025 نفسه إلى أن قيود الإنفاق، في ظل جمود النفقات الجارية، قد تدفع إلى تقليص الإنفاق الرأسمالي بما يضر بالنمو، ودعا إلى ضبط المالية العامة مع حماية الاستثمار الضروري والإنفاق الاجتماعي. وعليه، فإن نجاح الإصلاح لا يتحقق بمجرد خفض النفقات، بل بإعادة ترتيبها وفق الأولويات، وتقليص الإنفاق منخفض الجدوى، وحماية المشاريع القادرة على رفع الإنتاجية وتوسيع فرص العمل.

رابعاً: بين اختلالات المالية العامة ومتطلبات الإصلاح: هل تنسجم خيارات الحكومة العراقية مع توجهات صندوق النقد الدولي؟

تُظهر بيانات الحسابات المالية الاتحادية للأشهر السبعة الأولى من عامي 2026 عن تدهور واضح في المالية العامة العراقية؛ إذ ارتفع العجز إلى 29.2 تريليون دينار، وتراجعت تغطية الإيرادات للنفقات إلى 57%. كما انخفضت الإيرادات النفطية بنحو 53%، مقابل نمو الإيرادات غير النفطية بنسبة 23.5%، فيما ارتفعت خدمة الدين بنحو 109% وانكمش الإنفاق الاستثماري بنحو 37%. وتعكس هذه المؤشرات اختلالاً يتجاوز نقص السيولة إلى بنية الموازنة نفسها، اعتماد مفرط على النفط، والتزامات جارية تستحوذ على حيز واسع من الموارد، وارتفاع أعباء الدين، وتراجع الاستثمار الذي يحتاج إليه الاقتصاد لتنويع مصادر دخله. وترداد خطورة هذه الاختلالات في ضوء مشروع موازنة 2027، الذي تُقدّر نفقاته بنحو 217.2 تريليون دينار وعجزه بنحو 43 تريليوناً وفق الأرقام المتداولة، بالتزامن مع استحداث عدد من الوزارات. ولا يعني ذلك أن استحداث الوزارات أو إعادة تنظيم المؤسسات يتعارض بالضرورة مع الإصلاح؛ فالمعيار هو الحاجة المؤسسية والكلفة والعائد. لكن في ظل العجز وضغوط الدين، يصبح من الضروري إثبات أن التوسع الإداري سيحسن كفاءة الدولة، لا أن يضيف التزامات تشغيلية دائمة أو يكرر اختصاصات قائمة. ولا يكفي القول إن الوزارات الجديدة لن تستحدث وظائف، ما لم تُعلن كلفتها الإجمالية ومصادر تمويلها والنتائج المتوقعة منها.

وهنا تظهر المفارقة: فصندوق النقد الدولي يدعو إلى احتواء الإنفاق الجاري، وإصلاح فاتورة الأجور، وتعزيز الإيرادات غير النفطية، وتحسين إدارة المالية العامة، مع حماية الاستثمار الضروري والإنفاق الاجتماعي. فكيف يمكن التوفيق بين هذه المتطلبات وبين موازنة كبيرة العجز وتوسع إداري جديد، إذا لم يصاحبهما تقييم شفاف للكلفة والجدوى؟ ولا ينبغي أن يكون التصحيح المالي على حساب الرواتب والحماية الاجتماعية أو الاستثمار المنتج وحدها؛

بل يتطلب مكافحة الهدر والفساد، وتحسين التحصيل الضريبي والجمركي، ومراجعة النفقات منخفضة الجدوى، وحماية المشاريع القادرة على دعم النمو وفرص العمل والإيرادات المستقبلية. إن القضية ليست في الاقتراض من صندوق النقد الدولي، ولا في استحداث وزارة أو منصب بحد ذاته، بل في اتساق القرارات الحكومية مع هدف الإصلاح المالي. فالتمويل قد يخفف ضغوط السيولة، لكنه لا يعالج أسباب العجز ما لم يرتبط بخطة واضحة لضبط الالتزامات، وتنويع الإيرادات، وإدارة الدين، وحماية الاستثمار المنتج. وبذلك، لا يُقاس نجاح الحكومة بقدرتها على تأمين التمويل، بل بقدرتها على تقليل الحاجة إليه مستقبلاً. وهذا هو الاختبار الحقيقي لجدوى الاقتراض ولجدية الإصلاح الاقتصادي في العراق.

خامساً: ما الذي يحدد نجاح برنامج التمويل مع صندوق النقد الدولي أو إخفاقه في العراق؟

يتوقف نجاح التمويل على مدى ارتباطه بمعالجة أسباب الاختلال المالي، وعلى قدرة الحكومة على تنفيذ الإصلاحات من دون إضعاف النشاط الاقتصادي أو تعميق المشكلات الاجتماعية. ويمكن تحديد خمسة عوامل رئيسة تحكم هذه النتيجة:

1. معالجة الاختلال الهيكلي لا تمويل العجز فقط، فإذا استُخدم التمويل لتغطية الفجوة بين الإيرادات والنفقات مع استمرار بنية الإنفاق نفسها، فقد يمنح الدولة انفراجاً مالياً مؤقتاً، لكنه لا يضمن خفض حاجتها إلى الاقتراض في المستقبل.

أما إذا ارتبط القرض بخطة متوسطة الأجل تحدد مسار العجز والدين، وتضبط نمو الالتزامات الجارية، وتوسع الإيرادات غير النفطية، فيمكن أن يسهم في إعادة الاستقرار إلى المالية العامة. ويتطلب ذلك أن تكون أهداف البرنامج محددة وقابلة للقياس، وأن توضح الحكومة مصادر الوفر المالي المتوقعة، وكيف ستوزع بين تحسين الإيرادات وترشيد الإنفاق، والمدة اللازمة لتحقيقها.

2. التوازن بين التصحيح المالي والنمو الاقتصادي، قد يسهم خفض الإنفاق في تقليص العجز على المدى القصير، لكن إذا تركزت التخفيضات على الاستثمار العام المنتج، فقد تؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي، والحد من فرص العمل، وتقليص الإيرادات المستقبلية. لذلك، ينبغي أن يميز البرنامج بين النفقات التي يمكن ترشيدها بسبب الهدر أو ضعف الجدوى الاقتصادية، والنفقات التي تسهم في تطوير البنية التحتية وتعزيز الإنتاج وتوفير الخدمات الأساسية.

كما ينبغي إخضاع المشاريع الاستثمارية لتقييم واقعي لعوائدها الاقتصادية والاجتماعية، وترتيب أولوياتها على أساس الجدوى والأثر التنموي، بدلاً من الإبقاء عليها جميعاً دون تمييز أو تقليصها بصورة غير مدروسة. فالتصحيح المالي الفعال لا يقوم على خفض الإنفاق بأكثر قدر ممكن، بل على تحسين كفاءته وتركيبته، وتوجيه الموارد المتاحة نحو الاستخدامات التي تحقق أعلى عائد اقتصادي واجتماعي، بما يدعم النمو ويعزز استدامة المالية العامة.

3. عدالة توزيع كلفة الإصلاح. لا يمكن ضمان استدامة الإصلاح المالي إذا تحققت الوفورات من خلال تحميل محدودي الدخل العبء الأكبر، أو إذا أدت الإجراءات إلى ارتفاع الأسعار وتراجع فرص العمل من دون حماية فعالة. وينبغي لذلك أن تتضمن الخطة تقييماً مسبقاً لأثر الإجراءات في الأسر والعمال والباحثين عن العمل، وأن تضع آليات واضحة لحماية الفئات الأكثر تضرراً. ويشمل ذلك تحسين استهداف التحويلات الاجتماعية، والتدرج في تعديل الدعم عند الحاجة، ومراعاة أثر الضرائب والرسوم في الأسعار. إن مراعاة العدالة الاجتماعية ليست بديلاً عن الانضباط المالي، بل شرط يساعد على استمرار الإصلاح ويحد من احتمالات تراجع نتيجته نتيجة ارتفاع كلفته الاجتماعية.

4. القدرة المؤسسية والشفافية في إدارة التمويل، يتطلب نجاح البرنامج مؤسسات تمتلك القدرة على التنفيذ والرقابة، ونظم معلومات مالية منتظمة، وتحديد واضحاً للمسؤوليات، وشفافية في إدارة التمويل واستخدامه. كما ينبغي إخضاع القرارات التي تنشئ التزامات مالية جديدة، بما فيها استحداث الوزارات والهيئات وتوسيع الهياكل الإدارية، لتقييم مسبق يحدد الحاجة المؤسسية، والكلفة المباشرة وغير المباشرة، والعائد المتوقع منها. فلا يمكن المطالبة بترشيد الإنفاق في جانب، بينما تتوسع الالتزامات المالية في جانب آخر من دون تقدير واضح لكلفتها وآثارها على الاستدامة المالية. لذلك، ينبغي إعطاء الأولوية لتحسين كفاءة المؤسسات القائمة قبل إنشاء هياكل جديدة، ما لم تثبت الحاجة إليها، وتُظهر دراسة الجدوى أن المنفعة العامة المتوقعة منها تفوق كلفتها المالية والإدارية.

ختاماً: لا بد من التأكيد على أن المشكلة في العراق لا تكمن فقط في نقص التمويل وحده، بل في اختلال هيكل الإنفاق العام وتضخم النفقات التشغيلية التي تستنزف الإيرادات النفطية وتضيّق الحيز المالي المتاح للاستثمار والتنمية. لذلك، فإن الاقتراض من صندوق النقد الدولي لن يحقق استدامة مالية ما لم يقترن بضبط النفقات، وترشيد الإنفاق الحكومي، والحد من الهدر والإنفاق غير المنتج، وإخضاع تخصيصات المال العام لمعايير الكفاءة والجدوى الاقتصادية. فالمطلوب ليس اقتراضاً جديداً لتمويل الاختلالات القائمة، بل إصلاح يعالج أسبابها؛ إذ لا يمكن بناء استدامة مالية بالاستدانة المستمرة لتغطية نفقات لا يقابلها نمو في الطاقة الإنتاجية والإيرادات.

قائمة المراجع

- 1.Eichengreen, B., Arslanalp, S., & Henry, P. B. (2026, March 3). Debt Reduction Lessons from Jamaica. Finance & Development, International Monetary Fund.
- 2.International Monetary Fund. (2012). Iceland: Ex Post Evaluation of Exceptional Access Under the 2008 Stand-By Arrangement. IMF Country Report No. 12/91.
- 3.International Monetary Fund. (2013). Greece: Ex Post Evaluation of Exceptional Access Under the 2010 Stand-By Arrangement. IMF Country Report No. 13/156.
- 4.International Monetary Fund. (2021). Argentina: Ex-Post Evaluation of Exceptional Access Under the 2018 Stand-By Arrangement—Press Release and Staff Report. IMF Staff Country Reports, 2021(279).
- 5.International Monetary Fund. (2025). Iraq: 2025 Article IV Consultation—Press Release; Staff Report; and Informational Annex. IMF Staff Country Reports, 2025(183).

الكاتب: دكتورة سهام يوسف علي

دكتورة في الاقتصاد الدولي، المدرسة العليا للإحصاء والتخطيط، وارشو، بولندا. تقيم حالياً في المغرب.



عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتبناها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600